العدد (2210) السنة الثامنة - الأربعاء (3) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

## حذف الأصفار وتوجس المستهلكين

■ عباس الغالبي

أثار إعلان البنك المركزي العراقي عددا من ردود الأفعال المتوجسة حيال عملية حذف الاصفار التي ستدخل حيز التنفيذ بعد إقرارها من قبل مجلس الوزراء وبعده مجلس النواب كسلطة تشريعية .
وقد يكون مبعث التوجس ناجم عن أزمة الثقة الموجودة بين المستهلكين والعملة المحلية بسبب التراجع الذي شاب مسيرتها خلال العقود الاربعة الماضية نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية المتخبطة للحكومات السابقة التي ألقت بظلالها بشكل سلبي على قوة ونفاذ العملة المحلية .
وحيث ان البنك المركزي العراقي سعى خلال الاربعة أعوام الماضية الى انتهاج سياسة نقدية متشددة سعياً للجم جماح التضخم و خلق حالة من الاستقرارية لسعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية ، فإن ذلك لم يحد من حجم الكتلة النقدية الهائلة الموجودة في الاسواق والتي تخلق كثيرا من المشاكل اثناء فترة التعامل اليومي المستمر ، ماجعل هذا المسعى احد أهم أهداف عملية حذف ثلاثة أصفار من العملة ، فضلاً عما يوفره تقليص العملة من انسيابية تدفق ونقل العملة بين المصارف . ولكن توجس المستهلكين من الاقدام على مثل هذا الاجراء لابد أن يبدد من قبل البنك المركزي وبمساندة ومعاضدة الجهات الحكومية الاخرى سعياً لاعادة وتعزيز ثقة الجمهور بهذه العملة التي انتابتها خلال الفترات الزمنية الماضية حالات من التراجع والاخفاق وصلت في أحايين كثير ة حد الانهيار بسبب تراجع الاداء الاقتصادي وزيادة مستويات التضخم وارتفاع الاسعار ، مع الاشارة الى أهمية البدء بحملات توعية اعلامية تستهدف الجمهور بمختلف اتجاهاته ومستوياته الثقافية والعلمية سعياً لتبديد الهواجس التي تلازمه .
ويمكن للبنك المركزي ومعه مجلس الوزراء ان يسعى للبدء بخطة اعلامية تتضمن حملة واسعة ومختلفة الجوانب ومن خلال التنسيق مع المؤسسات الاعلامية المتفاعلة والمراقبة والمتابعة لهذا الحدث الاقتصادي ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الجهد المبذول من قبل النخب الاقتصادية الاكاديمية في الجامعات العراقية والتي يمكن ان تكون جهات ساندة مؤثرة باتجاه انجاح عملية حذف الاصفار .
كما ان هذا التوجس فيما إذا بدد ، فان ذلك يعني اعادة الثقة بالعملة وتعزيز عملية التداول والادخار بها ، بعد ان كان التعامل السائد ولعقود طويلة يشتغل عند منطقة الدولار والذهب بصفة غالبة ، ولكن لابد من التعامل مع هذا التوجس على انه معطى واقعي مؤثر من الضروري جداً أن يؤخذ بالحسبان ، لان المستهلكين لهم تأثير كبير في مدى نجاح أو فشل عملية حذف الاصفار .
ولكن تبقى عملية حذف الاصفار تندرج في إطار عملية هيكلة العملة واعادة ترتيب تواجدها ومديات تأثيرها المعنوي والاقتصادي بضوء المتغيرات والحاجة الملحة التي تبرز اليوم لاعادة هيكلة العملة وامتصاص الزخم النقدي وجعل العملة مصدر توجه المستهلك واهتمامه والابتعاد عن العملات الاجنبية قدر الامكان .

### الوزارة أكدت زيادة حصة البنزين بواقع ٨ ملايين لتر يومياً

# خبراء لـ(المدى الاقتصادي): أزمة الوقود محتملة بسبب شح الكهرباء وارتفاع درجات الحرارة

□ بغداد/ صابرين علي

فيما أكدت وزارة النفط زيادة حصص تجهيزها لمحطات الوقود من مادة البنزين على الحصص المقررة يومياً، أكد خبراء أن حدوث مثل هذه الأزمات أمر متوقع في ظل الارتفاع الكبير الذي تشهده درجات الحرارة وزيادة الطلب على الوقود .
وقال وكيل وزارة النفط لشؤون التوزيع معتصم أكرم لـ ( المدى الاقتصادي ) : إن وزارته عملت على تجهيز محطات الوقود بكميات فاقت الحصص المقررة لهم يومياً ، حيث جهزت يومي الأحد والاثنين الماضيين بكميات وصلت الى ٧ و٨ ملايين لتر يومياً في حين كانت الحصصة المقررة بين ٤ الى ٥ ونصف مليون لتر يومياً .
وعزا أكرم أزمة الوقود الحالية الى شحة الطاقة الكهربائية وارتفاع درجات الحرارة وتشغيل المولدات ولاسيما البيتية الصغيرة ، الامر الذي يتطلب توفير الوقود اللازم لتشغيلها لافتاً الى لجوء بعض من ضعاف النفوس لاستغلال ارتفاع حجم الطلب على الوقود والتردد اكثر من مرة خلال اليوم الواحد على المحطات مما يخلق ازمة في عملية تجهيز الوقود في المحطات .
من جهته قال الخبير النفطي حمزة الجواهري :ان حدوث ازمة في محطات الوقود امر محتمل مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الطلب على الوقود والتي تنعكس على المواطن بالمحصلة النهائية .
واضاف الجواهري :ان محطات الوقود لديها اتفاقيات عدة مع الكثير من الجهات المستنزفة للموارد والتي تسبب الارتفاع في اسعار الوقود ،هذا الامر الذي نلمسه على واقع الشارع العراقي .
وتابع الجواهري ان الكثير من اصحاب المحطات يدعون عدم وجود كميات كافية من الوقود في الوقت الذي ان الامر بحاجة لان تاخذ الدولة اجراءات تصحيحية اتجاه الفساد الذي يسود تلك المحطات حيث انهم يتمتعون بالبراعة في هذه العملية .
واكد الجواهري على ضرورة اتخاذ الحكومة لدور حاسم حيال موضوعة الفساد المتفشية داخل محطات الوقود من خلال اجراءات وزارة النفط ولجان الرقابة والمتابعة لعمليات التوزيع والبيع .
وبين الجواهري ان المصافي تسير العمل طيلة ايام السنة ، حيث ان من يرى او يتحدث عن وجود زيادة في عملية تزويد المحطات فهو امر غير صحيح فهي بحاجة اولاً الى ان تكون هناك عمليات تحديث لتتمكن من زيادة المشتقات النفطية قبل اية خطوه اخرى والتخلص من البؤرة الفاسدة التي هي بحاجة الى معالجة والتي غالباً ماتطفو على السطح في المناسبات والمواسم التي يمر بها البلد .
وكان وكيل وزارة النفط قال في وقت سابق ان كميات انتاج النفط المنتجة تراجعت منذ شهر تموز الماضي مقارنة مع الاشهر السابقة، فيما اشار متخصص في الشؤون الاقتصادية الى ان تراجع كميات النفط العراقي المنتج من شأنه ان يتسبب بتراجع قيمة الدينار العراقي.
واوضح معتصم اكرم لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) ان "انتاج العراق من النفط بلغ خلال شهر تموز/يوليو الماضي مليونين و١٨٥ الف برميل يومياً، اي ان النسبة قلت بالمقارنة مع انتاج النفط خلال شهر حزيران/يونيو الماضي".
وبين ان "العراق كان ينتج خلال شهر حزيران الماضي مليونين و٢٧٣ الف برميل نفط يومياً، وبهذا يكون انتاج النفط قد تراجع في تموز بنسبة ٦٠ الف برميل يومياً" مستدركاً بالقول "وبهذا يكون مجمل انتاج النفط خلال الشهر الماضي ٦٠ مليوناً و٥٥٠ الف برميل نفط".
وعزا وكيل وزارة النفط اسباب تراجع انتاج النفط الى شحة الطاقة الكهربائية، وبعض المشكلات التقنية، مشيراً الى ان "مساعي الوزارة تنصب باتجاه رفع انتاج النفط خلال شهر آب/ الجاري الى المستويات نفسها لشهر حزيران الماضي".
ووفقاً لميزانية الحكومة العراقية التي اقرت لعام ٢٠١١، ينبغي على العراق تصدير مليونين و٢٠٠ الف برميل نفط الى الخارج يومياً.
من جهته، قال المتخصص بالشؤون الاقتصادية شمال نوري لـ(آكانيوز) ان "الاقتصاد العراقي يعتمد حالياً على انتاج النفط، بمعنى ان واردات ومصروفات وخطط البلاد وتنفيذ المشاريع تعتمد جميعها على عائدات النفط".
وكشف نوري عن ان "تراجع نسب انتاج النفط او انخفاض اسعار النفط مسألة سلبية تؤثر على عملية التطوير الاقتصادي في البلاد، عدا ذلك فان العملة العراقية ستعاني من تراجع في قيمتها، ولن يبقى لها تأثير في اسواق المال العالمية".
وشدد على انه "يتحتم على العراق الاعتماد على نتاجات البلاد وعلى الصناعيين والمنتجين، للحيلولة دون التأثر بتراجع كميات انتاج النفط او انخفاض قيمتها في السوق العالمية".

# الكهرباء: شركات أجنبية طلبت ضمانات من مصارف بلدانها لتنفيذ المشاريع

□ بغداد/ وكالات

كشفت وزارة الكهرباء عن طلب عدد من الشركات الأجنبية بالحصول على ضمانات من مصارف بلدانها لتنفيذ مشاريع في العراق، عازية سبب عدم استكمال بعض المشاريع الخاصة بمجال الطاقة الكهربائية إلى الضوابط والأنظمة المالية العراقية، فيما اعتبر البنك المركزي أن بقاء البلاد تحت طائلة الفصل السابع يعرقل عمل تلك الشركات.
وقال المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس لـ"السومرية نيوز"، إن "الكثير من الشركات الأجنبية تطلب أن تحصل على ضمانات من المصارف العاملة في بلدانها"، مشيراً إلى أن "الضوابط المالية والضمانات المصرفية العراقية جعلت العديد من الشركات تعزف عن إكمال العمل في مشاريع الطاقة الكهربائية، خصوصاً وأنه تم إبرام عقود مع عدد من الشركات".
وأوضح المدرس أن "تلك الضوابط والقوانين المالية تفرض على الشركات أن تأخذ الضمانات من المصارف العراقية حصراً أو المصارف الأجنبية التي تملك فروعاً في العراق".
من جانبه، قال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح إن "العراق لا يزال تحت طائلة البند السابع، الأمر الذي لا يسمح في الوقت الحاضر بدخول شركات لأسباب قانونية وأسباب أخرى"، معتبراً أنه "إذا وقع خلاف بين الشركة الأجنبية والجانب العراقي فإن التحكيم الدولي لا يعتد بالعقد". وأضاف صالح أن "هناك قوائم تكنولوجية محرم دخولها إلى العراق الذي عليه أن ينتبه لذلك"، مشيراً الى أن "الدول ما تزال تعتقد أن العراق بلد معتد على السلام، وهذا كفر لأن العراق هو من يصنع السلام"، حسب تعبيره.
وأكد صالح أن "البند السابع يحتاج إلى جهد اقتصادي دبلوماسي للخروج منه، لأنه المعوق الأكبر"، مشددا على أن "كل ما يقال هو عبارة عن ذرائع تتذرع بها الدول لإبقاء العراق في ظلمة أطول فترة ممكنة، ونحتاج إلى جهد دبلوماسي من نوع خاص لجلب أفضل الشركات العالمية".
وأشار صالح الى أن "المشكلة ليست في التمويل فحسب ولا اعتقد أن العقود التي أبرمت مع شركات بعض الدول كافية لجلب شركات عملاقة، إنما العراق بحاجة إلى جلب شركات لتنفيذ المشاريع"، لافتا الى أن "ما متوفر من الموازنة الاستثمارية يكفي ويغطي مشاريع البلاد سواء في قطاع الكهرباء أو القطاعات الأخرى".
بدوره، اعتبر الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطوان أن "العقود عندما لا يديرها اشخاص من ذوي الكفاءة والقانونيين والاقتصاديين، فلن تكون دقيقة أو مطابقة للشروط التي تتبع لتلك المشاريع".
وكانت المدن العراقية قد شهدت، منذ منتصف شهر شباط الماضي، العديد من الاحتجاجات على تردي الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء وطول ساعات انقطاع التيار إلى نحو ٢٠ ساعة يومياً أو أكثر.

# المركزي: تراجع التضخم السنوي للمرة الأولى في العراق بنسبة ٣%

□ بغداد/ وكالات

أعلن البنك المركزي العراقي تراجع نسبة التضخم السنوي لأول مرة في العراق إلى ٣٪، فيما لفت إلى أن تضاعف معدلات التضخم بعد شهر شباط من العام الحالي جاء بسبب زيادة التضخم بمنطقة الدولارعلى المستوى العالمي، مبدياً استعداد البنك للتدخل للحفاظ على الاستقرار النقدي في حال تجاوز التضخم الخط الأحمر.
وقال مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح، لـ"السومرية نيوز"، إن "مستوى التضخم السنوي هبط لأول مرة في العراق إلى ٣٪"، معتبراً ذلك "انتصاراً للسياسة الاقتصادية والنقدية بالعراق بشكل خاص".
واضاف "إلا انه لوحظ منذ شباط الماضي وحتى اليوم، ارتفاع في مستوى التضخم"،مبيناً ان "التضخم مرده الى التأثر بظاهرة التضخم في منطقة الدولار على الصعيد العالمي، ولأن العراق يستخدم الدولار في عمليات الاستيراد"، مبيناً ان "المواد الغذائية ارتفعت من تموز ٢٠١٠ حتى تموز ٢٠١١ بنسبة ٤٠٪، والمواد الصناعية بنحو ٣٨٪".
واكد مستشار البنك المركزي العراقي "استعداد البنك للتدخل بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي في حال جاوز معدل التضخم الخط الأحمر، واقترب من مرتبتين عشريتين أو اقل منهما بمعدل معين".
وفيما يتعلق بالموازنة المالية للعراق أوضح صالح أن "الموازنة العامة للعراق تخطيطية أو تقديرية لمدة سنة وليست ذات إيرادات حاضرة"، مبيناً ان "نفقاتها تمتد على مدار السنة وبالتالي فان هناك توازنا بين الإيرادات والنفقات".
واوضح انه "تم وضع الميزانية بناء على عجز مقداره نحو ١٧ تريليون دينار عراقي، وبالاستناد الى سعر٧٦ دولاراً ونصف لبرميل النفط، مع طاقة تصدير تبلغ مليونين و٢٠٠ ألف برميل يومياً"، مستدركاً "لكن اذا ما باع العراق نفطه بسعر أعلى من ٧٦ دولارا ونصف فمن شأن ذلك ان يحقق فائضا بالموازنة".

# توقيع ٨ اتفاقيات تجارية بين إقليم كردستان وإيران

□ أربيل/ وكالات

أعلن مصدر في إتحاد مصدري ومستوردي إقليم كردستان، عن توقيع تجار كرد وإيرانيين ثماني اتفاقيات تجارية في مجال الإنشاءات على هامش المعرض الدولي الحادي عشر للإنشاءات الذي جرى عقده الأسبوع الماضي في العاصمة الإيرانية طهران، بحسب بيان للإتحاد.
وجاء في البيان الذي تلقت وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، نسخة منه نقلا عن نائب رئيس إتحاد مصدري ومستوردي الإقليم عطا محمد أن "وفدا من الإتحاد شارك في المعرض الدولي الحادي عشر للإنشاءات في العاصمة الإيرانية طهران الأسبوع الماضي"، لافتا الى أن "مشاركة الوفد مثل فرصة مهمة لتوثيق العلاقات التجارية بين التجار الكرد والإيرانيين من ناحية وإيصال رسالة تجار كردستان فيما يخص القصف الإيراني للقرى الحدودية في الإقليم". وأوضح محمد أن "الوفد التجاري الكردستاني أبلغ الجانب الإيراني بأن استمرار قصف طهران للمناطق الحدودية في الإقليم سيؤثر سلبا على العلاقات التجارية بين الجانبين"، مشيرا الى "توقيع تجار كرد وإيرانيين ثماني اتفاقيات تجارية في مجال الإنشاءات على هامش المعرض". وكان المعرض الدولي الحادي عشر للإنشاءات قد بدأ أعماله الأسبوع الماضي في العاصمة الإيرانية طهران بمشاركة ١٤٠٠ شركة ضمت المئات من الشركات الآسيوية والأوروبية.

# الصناعة: عرض ست شركات للاستثمار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الصناعة عن عرض ست شركات للاستثمار .
وقال مصدر إعلامي من الوزارة لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "وزارة الصناعة والمعادن عرضت شركة النصر للصناعات الميكانيكية وشركة أور العامة للصناعات الهندسية ومصنع أثاث بغداد ومعمل القطن الطبي في الموصل ومعمل القطن الطبي في بغداد ومعمل الألبسة الجاهزه للاستثمار". وأضاف المصدر ان "الاستثمار سيكون على أساس المشاركة بالإدارة والإنتاج وزيادة الطاقات الإنتاجية والمساهمة في هذه الفرص القيمة للحاجة الماسة لإنتاج هذه المعامل وأهميتها لتلبية احتياجات السوق العراقية".
وأشار إلى أن "فترة عرض المشاريع الرئيسة ستنتهي في منتصف آب المقبل بعد عرض الملف الاستثماري من دائرة الاستثمارات التابعة للوزارة".
وأعلنت وزارة الصناعة والمعادن العراقية ان ١٤ من شركاتها التابعة وصلت إلى درجة ربح بلغت ١٠٠٪ فيما رفعت ٦٠ شركة أخرى مستوى الارباح في مشاريعها .
وقررت الحكومة دمج الشركات الخاصة مع بعضها وتقويم عملها من خلال تدريبها.
وأعلنت الحكومة العراقية أنها أطلقت برنامجاً لتطوير كوادر المصانع والشركات العامة بالتنسيق مع وزارة المالية.
ويذكر أن وزارة المالية حذرت في وقت سابق من استمرار "فقدان" العراق للصناعة المحلية، بعدما تراجع عمل المصانع والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص. وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.
وأظهرت نتائج مسح أجرته مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، أن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ عاماً فأكثر يبلغ ٢٨,١٪ لكلا الجنسين.

## (صاعد... نازل)

■ متابعة/ المدى الاقتصادي

شهدت الأسواق المحلية خلال اليومين الماضيين ارتفاعا مع بدء الايام الاولى لشهر رمضان المبارك و تأخر الكثير من السفن والبواخر المحملة بالمواد الغذائية بالمنافذ الحدودية لعدم التزامهم بشرط الشركات الفاحصة المتعاقد معها من قبل الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية الذي اعلنت عنه وزارة التخطيط مؤخراً .
وقال الخبير عبد الحميد الحلي لـ ( المدى الاقتصادي ) : ان هذا الارتفاع أمر متوقع في ظل ازدياد الطلب على المواد الغذائية من قبل المستهلكين خلال الايام الاولى من شهر رمضان المبارك متوقعاً في الوقت نفسه تراجع الطلب خلال الاسبوع الثاني من شهر رمضان .
واضاف الحلي ان الايام القليلة الماضية ستشهد أيضاً انسيابية في تدفق البضائع والسلع الى داخل العراق ولاسيما الغذائية منها بعد استقرار اجراءات الفحص والتقييس في المنافذ الحدودية .
وذكرت تقارير أصدرتها غرفة تجارة بغداد أن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ ( ٣٦٢٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠ كغم من(٥٣،٥٠٠)دينار إلى (٥٥٢٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٢،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٥،٧٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٧٥٠) دينارا، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا فيما ارتفع سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٢٤،٥٠٠) دينار،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠)دينار وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، إما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠ ) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالآتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٤٥٠دينارا رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينار، كيس زنة ٥٠ كغم (٥٠٠، ٢٧) دينار، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٥،٠٠٠ دينار .